

**نحو ضوابط علمية
في الأحرف والقراءات القرآنية**

**د. السيد عبد المقصود جعفر
أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد
كلية الآداب - جامعة بنها**

3

4

5

6

تقديم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين .

وبعد ،

فإن المعلوم أن قضية " الأحرف والقراءات " من قضايا علوم القرآن الشائكة ، وأن كثيرا من مشكلاتها لا يزال مثار جدل إلى اليوم في مباحثنا ودراساتنا القرآنية ..

وسبب ذلك - فيما أعتقد - يتمثل في خطأ منهجي ، يتعلق بانطلاق جمهور الباحثين في هذه القضية قديما وحديثا من مسلمة نظرية بعينها ، وهى مسلمة " تنزيل الأحرف " بحسب فهمهم لحديث " أنزل القرآن على سبعة أحرف " .. دون أن ينطلقوا أولا من واقع مرويات السنة المتعلقة بهذه القضية، كى يقفوا على معنى واضح للمقصود من الأحرف ، والمقصود من كونها " سبعة " ، والمقصود - وهو الأهم - من معنى تنزيلها فى ضوء معطيات هذه المرويات نفسها ، بشتى دلالاتها وتفصيلها..

أى أن الانطلاق من هذه المسلمة أولا - بل أولا وأخرا فى معظم الأحيان - كان بمثابة قيد يحول دون الوصول إلى الحقيقة كلما بدت أمام هؤلاء الباحثين ، فهم يقتربون منها ثم يتراجعون ، أو يقرون بها ثم يتناقضون ، فلا هم وضعوا أيدينا على رؤية واضحة فى هذه القضية ، ولا هم أتاحوا لمن قارب هذه الرؤية منهم أن يوصلها إلينا ..

ولا أدعى أن هذه الدراسة هى التى ستحسم الأمر فى ذلك كله ، إنما هى تتوجه فقط إلى غرضين محددين : أولهما محاولة إبراز ذلك الخطأ

المنهجى الذى أشرت إليه فى البداية ، مع بيان أثره فى معالجات الباحثين المتنوعة لتلك القضية . والثانى : هو محاولة إبراز أوضاع التصورات التى ظهرت فى تراثنا وأكثرها اتساقا بخصوص هذه القضية، أو استنقاذاها – بالأحرى – من بين ركام هذه المعالجات .

وذلك كله من خلال مبحثين : يتعلق أولهما بقضية الأحرف من جهة علاقتها بالنص المنزل ، ويتعلق الثانى بها من جهة علاقتها بالمصاحف العثمانية ..

والله ولى التوفيق

المبحث الأول

(القرآن و الأحرف)

- ١ -

ورد ذكر الأحرف القرآنية في أحاديث نبوية كثيرة يصل بها بعض العلماء إلى حد التواتر. وقد روى الحافظ أبو يعلى في مسنده أن عثمان - رضى الله عنه - قال يوماً وهو على المنبر: أذكر الله رجلاً سمع النبي ﷺ قال: " إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف " لما قام. فقاموا حتى لم يُحصوا ، فشهدوا أن رسول الله ﷺ قال: " أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف" فقال عثمان رضى الله عنه: "وأنا أشهد معهم (١).
والحرف في اللغة هو طرف الشيء وحده، وواحد حروف التهجى، وفي قوله تعالى: {وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ} [الحج/ ١١] أى على وجه واحد ومذهب واحد فهو لا يعبد إلا على الرخاء والسراء لا على السراء والضراء (٢)

فالأحرف إذاً فى هذا الحديث هى الوجوه . لكن أية وجوه هى، وما المراد بها ؟ ليس فى هذا الحديث ولا فى غيره تصريح بذلك . وليس فيه ولا فى غيره أيضاً بيان للمراد من كون هذه الأحرف "سبعة" على وجه التحديد ..

(١) انظر الإتيان فى علوم القرآن للسيوطى ، بتحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، ط مكتبة دار التراث - القاهرة، د. ١٣١/١ ومناهل العرفان فى علوم القرآن للشيخ عبد العظيم الزرقانى، ط الحلبي، د. ١٣٩/١

(٢) انظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر - ط دار التراث ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م ص ٣٥، ٣٦ وراجع أيضاً لسان العرب ، مادة (ح ر ف)

لكن مفهوم أحاديث الأحرف يدل مع ذلك دلالة واضحة ، على أنها تتعلق بقضية محددة ، وهي قضية تلقى العرب للقرآن فى أوائل عهدهم به ، وما يجدونه من العناء فى أدائهم له على وجه واحد لا يحدون عنه — على تعدد أسنتهم ولهجاتهم وعلى تفاوت قدراتهم وأعدارهم كذلك — وأن الرسول ﷺ كان يجتهد مع جبريل ما استطاع كى يسأل الله عز وجل التخفيف والتوسعة على الناس فى أداء هذا الكتاب ، مراعاة لهذه الأعذار .

فهذا كله هو الواضح من مثل هذه الروايات :

أ — روى مسلم بسنده عن أبى بن كعب أن النبى ﷺ كان عند أضاءة^(١) بنى غفار، قال: "فأتاه جبريل عليه السلام فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمك القرآن على حرف. فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمى لا تطيق ذلك. ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمى لا تطيق ذلك. ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمى لا تطيق ذلك. ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمك القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرعوا عليه فقد أصابوا".

ب — روى الترمذى عن أبى بن كعب قال: "لقى رسول الله ﷺ جبريل عند أحجار المروة، قال: فقال رسول الله ﷺ لجبريل: إني بُعِثت إلى أمة أميين، فيهم الشيخ الفانى والعجوز الكبيرة والغلام. قال: فمرهم فليقرعوا القرآن على سبعة أحرف".

ج — أخرج ابن جرير الطبرى بإسناده عن عبد الرحمن بن أبى بكرة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ قال جبريل: اقرأ القرآن على حرف. قال:

(٣) الأضاءة: مستنقع الماء ، من سيل وغيره .

ميكائيل عليه السلام: استزده. فقال: على حرفين. حتى بلغ ستة أو سبعة أحرف، فقال: كلها شاف كاف، مالم يختم آية عذاب بآية رحمة أو آية رحمة بآية عذاب، كقولك: هلم وتعال ."

د - روى البخارى ومسلم (واللفظ للبخارى) أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه- قال: "سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان فى حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة، لم يقرئها رسول الله ﷺ، فكنت أساوره فى الصلاة، فانتظرت حتى سلم، ثم لببته بردائه أو بردائى، فقلت من أقرأك هذه السورة؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ. قلت له: كذبت، فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورة التى سمعتك تقرأها، فانطلقت أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: يارسول الله إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، وأنت أقرأتني سورة الفرقان. فقال رسول الله ﷺ: أرسله يا عمر.. اقرأ يا هشام، فقرأ هذه القراءة التى سمعته يقرأها. قال رسول الله ﷺ: هكذا أنزلت. ثم قال رسول الله ﷺ: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه".

هـ - مسلم بإسناده عن أبي بن كعب قال: "كنت فى المسجد، فدخل رجل يصلى فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعا على رسول الله ﷺ، فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه. فأمرهما رسول الله ﷺ فقرأ، فحسن النبي ﷺ شأنهما، فسقط فى نفسى من التكذيب ولا إذ كنت فى الجاهلية. فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غشيتنى ضرب فى صدرى، ففضت عرقاً، وكأنما أنظر إلى الله عز وجل فرقاً فقال لى: ياأبى، أرسل إلى أن أقرأ القرآن على حرف فرددت إليه: أن هوّن على أمتى، فردّ إلى الثانية: اقرأه على حرفين، فرددت إليه أن هوّن على أمتى، فردّ إلى

الثالثة: اقرأها على سبعة أحرف، ولك بكل ردة رددتها مسألة تسألنيها. فقلت:
اللهم اغفر لأمتي اللهم اغفر لأمتي. وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلى الخلق
كلهم حتى إبراهيم ؑ.

و — أخرج البخارى عن عبد الله بن مسعود أنه سمع رجلاً يقرأ آية
سمع النبي ؑ يقرأ خلفها. قال فأخذت بيده فانطلقت به إلى النبي ؑ فقال:
كلاكما محسن، فاقرأ" قال شعبة أحد رواة هذا الحديث: أكبر علمي أن
النبي ؑ قال: "فإن من كان قبلكم اختلفوا فأهلكوا".

وعلى شاكلة هذه الروايات ورد غيرها كثير^(١)، مما يحمل نفس فحواها
ويساعدنا على فهم حقيقة الهدف من هذه "الأحرف"، وهو التيسير على العرب
في تلاوة القرآن وحفظه، إلى أن يستقر نمطه الجديد في حياتهم ويثبت لفظه
على ألسنتهم .

فيدل فحوى هذه الروايات إذا — إن لم يكن منطوقها أيضاً — على أن
هذا التيسير كان يشمل جانبين :

أولهما: ما يتعلق بلغات العرب وتفاوت ألسنتها. فعلى الرغم من أنهم
كانوا جميعاً عرباً ومن أن القرآن عربى أنزل بلسانهم عموماً، إلا أن هذا
التفاوت كان لا يزال حقيقة واقعة من جهة وكان القرآن منزلاً بلسان قريش

(٤) راجع فى الروايات السابقة وغيرها مقدمة الطبرى لتفسيره التى أورد فيها أكثر من
أربعين رواية ، قلما توجد فيها رواية ضعيفة ، على حد ما ورد فى تعليقات العلامة أحمد
شاكى على أسانيدها :انظر تفسير الطبرى بتحقيق الأستاذين محمود شاكى وأحمد شاكى، ط
دار المعارف ص ٢١ وما بعدها.. وصحيح البخارى بشرح فتح البارى ، تحقيق الشيخ عبد
العزیز بن باز ، ط دار الكتب العلمية ١٤١٠هـ — ١٩٨٩م، باب أنزل القرآن على سبعة
أحرف، ٢٧/٩ وما بعدها.. و مناهل العرفان ١/١٤٣، ١٤٢.

أساساً من جهة أخرى..^(١) فكانت رحمة الله بهم وتوسعته عليهم في قراءته، من حيث كانت لغاتهم كما يقول ابن الجزرى: "مختلفة وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولابد بالتعليم والعلاج لاسيما الشيخ والمرأة ومن لم يقرأ كتاباً كما أشار إليه ﷺ. فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأبى الطباع.."^(٢).

الجانب الثانى: لا يتعلق بتباين اللغات والألسنة.. بل بتباين القدرات عموماً ولو في إطار اللسان الواحد. فالناس متفاوتون في ذلك أيضاً، من ناحية الذاكرة والثقافة والتعليم.. الخ، ومن هنا فإنهم يمكن أن يتنوعوا في أداء النص الواحد.. حتى لو كانوا ينتمون إلى لغة أو لهجة واحدة. وإلا فمامعنى اعتذار الرسول ﷺ في الروايات السابقة بالشيخ الفانى والعجوز والغلام والذى لم يقرأ كتاباً قط؟! فإن هذه الأعداد لاصلة لها باللغات واللهجات، إنما هي تتعلق بتفاوت القدرات من هذه الناحية التى ذكرناها. وأكبر دليل على ذلك رواية عمر بن الخطاب السابقة التى حكى فيها قصة اختلافه في قراءة سورة الفرقان مع هشام بن حكيم، وتصويب الرسول لكل منهما.. مع أنهما - كليهما - قرشيان . أى أن كليهما قد قرأ بما تيسر له في إطار لسانه الذى يتكلم به .

ويتسق مع ما سبق ، ما ذكره الدكتور عبد الصبور شاهين في سياق

(١) تنزيل القرآن بلسان قريش حقيقة ثابتة قررها عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضى الله عنهما، كما سيتضح في مواضع لاحقة .

(٢) انظر ص ٢٢ من مقدمة ابن الجزرى لكتابه النشر فى القراءات العشر، ط دار الكتب العلمية - بيروت.

حصره لمظاهر الاختلاف فى الأحرف ، حيث عد منها : ما نشأ عن العجز فى النطق بسبب صغر السن (فيهم الغلام) ، وما نشأ عن العجز بسبب الجهل (والخادم) ، وما نشأ عن العجز بسبب الشيخوخة (والشيخ الفانى والعجوز) .^(١)

والغرض مما سبق أن التيسير فى قضية الأحرف كان تيسيراً عاماً ، لا يقيد به شىء سوى المحافظة على اتساق النص وانسجام المعانى كما ورد فى آخر الرواية الثالثة : " .. مالم يختم آية عذاب بآية رحمة أو آية رحمة بآية عذاب " . وإذا كانت هذه هى النتيجة التى تدل عليها المرويات النبوية ذاتها ، فإنه لأمعنى أيضاً لفهم العدد "سبعة" فى بعض تلك المرويات على ظاهره وتقييد الأحرف به ، من حيث منافاة ذلك بالقطع لتلك التوسعة المطلقة التى أشرنا إليها ..

فأى "سبعة" ستكون الأحرف :

هل هى سبع لغات من لغات العرب (منتقاة) ، فأين سيكون التيسير إذا والتماس العذر لمن لم يكن لسانه من هذه السبع .. على تعدد ألسنة العرب ولهجاتها؟! ..

هل هى سبع معان فى اللفظ الواحد مثل هلم وتعال وأقبل ، وأنظرونا ، أخرجونا ، أمهلونا ...؟! فكيف يمكن التحديد بسبع أيضاً والألفاظ تختلف فيما بينها قلة وكثرة من حيث عدد مرادفاتها ، ثم ما معنى التيسير والإعذار أيضاً طالما حصل التقييد فى النهاية بعدد بعينه؟! ..

أم هى سبعة وجوه أو أنواع من اختلاف الناس فى الأداء : إما من ناحية الإعراب ، أو تغيير حروف الكلمة ، أو التقديم والتأخير ، أو الزيادة

(١) انظر تاريخ القرآن للدكتور عبد الصبور شاهين ، ط دار القلم ١٩٦٦م ، ص ٣٩ .

والنقصان ... وهكذا، فهذه أيضاً — حتى لو أمكن الاتفاق على أنواعها — ليست إلا هروباً مقنعاً من قيد العدد (٧)، من حيث إن ما يندرج تحت هذه الوجوه من تفاصيل اختلاف الناس في الأداء، مما ليس له حد .

ومن كل ماسبق يتبين لنا طرفا المعادلة أو المشكلة، التي وضعها جمهور الباحثين في الأحرف بأنفسهم ثم راحوا يحاولون الخروج منها، فكانوا متراولحين دائماً بين الطرفين : تبدو أمامهم حقيقة التوسعة المطلقة واضحة فيحومون حولها بل ينطقون بها أحياناً ، ثم يبدو أمامهم قيد العدد (٧) . فلا يستطيعون الفرار من حرفية تأويله .. ليعودوا إلى داخل المشكلة مرة أخرى .

— ٢ —

وهذه نماذج من أقوالهم في معنى الأحرف، تعكس بجلاء — في مجموعها — هذه المراوحة بين الطرفين، وقد اخترت أربعة من أبرز هذه الأقوال :

القول الأول : أن المراد سبع لغات لسبع قبائل من العرب، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد (١) سبعة أوجه، وهذه اللغات السبع متفرقة في القرآن، فبعضه نزل بلغة قريش وبعضه بلغة هذيل وبعضه بلغة تميم وبعضه بلغة أزد وربيعة وبعضه بلغة هوزان وسعد بن بكر، وكذلك سائر اللغات، ومعانيها في هذا كله واحدة . قال الخطابي: على أن في القرآن ما قد قرئ بسبعة أوجه، وهو قوله { وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ } [المائدة/٦٠] وقوله { أَرْسَلَهُ مَعْنَا غَدًا يَرْتَعِ وَيَلْعَبُ } [يوسف/١٢] وذكر وجوهاً (٢).

(١) أى: وليس معنى هذا الرأي أن يكون في كل لفظ من القرآن سبعة أوجه .

(٢) فقوله تعالى { وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ } على سبيل المثال، يُقرأ بفتح العين والباء ونصب الطَّاغُوتِ (وعبد الطَّاغُوتِ) على أنه فعل معطوف على لعن في قوله: {مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ}

وإلى هذا القول الأول ذهب أبو عبيد القاسم بن سلام وأحمد بن يحيى
ثعلب وابن عطية، وحكاه ابن دريد عن أبي حاتم السجستاني، وحكاه بعضهم
عن القاضي أبي بكر^(١).

أما المعارضون لهذا الرأي فهم كثيرون أيضاً، كما نجده في مثل قول
الزركشى: "وقال ابن عبد البر: قد أنكر أهل العلم أن يكون معنى سبعة
أحرف سبع لغات، لأنه لو كان كذلك لم ينكر القوم بعضهم على بعض في
أول الأمر، لأن ذلك من لغته التي طبع عليها. وأيضاً فإن عمر بن الخطاب
وهشام بن حكيم كلاهما قرشي، وقد اختلفت قراءتهما، ومحال أن ينكر عليه
عمر لغته. ثم اختلف القائلون بهذا في تعيين السبع فأكثرُوا. وقال بعضهم:
أصل ذلك وقاعدته قریش، ثم بنو سعد بن بكر، لأن النبي ﷺ استرضع فيهم
ونشأ وترعرع، وهو مخالط في اللسان كنانة وهذيلاً وثقيفاً وخزاعة وأسداً
وضبّه وألفافها لقربهم من مكة وتكرارهم عليها، ثم من بعد هذه تميمياً وقيسياً،
ومن انضاف إليهم وسكن جزيرة العرب"^(٢).

وعبَد الطاغوت، ويُقرأ بفتح العين وضم الباء وجر الطاغوت { وعبَد الطاغوت } على أن عبَد اسم
في معنى الجمع وما بعده مجرور بإضافته إليه وهو منصوب بجعل، ويُقرأ بضم العين والباء ونصب
الدال وجر ما بعده { وعبَد الطاغوت } وهو جمع عبَد مثل سَقَف وسَقَف، ويُقرأ: { وعبَد الطاغوت } بضم
العين وفتح الباء المشددة، ويُقرأ { وعبَاد الطاغوت } بضم العين وفتح الباء المشددة الممدودة، ويُقرأ
{ وعبَاد الطاغوت } بكسر العين والباء المفتوحة الممدودة، ويُقرأ { وعبَاد الطاغوت } بفتح العين
الممدودة. فهذه سبعة أوجه. ومعها غيرها، كما ورد في "إملاء ما من به الرحمن" للعكبري، انظر

هذا الكتاب، ط الحلبي ١٣٨٥هـ - ١٩٦٩م ١/٢٢١، ٢٢٠.

(١) انظر مقدمة تفسير القرطبي، ط دار إحياء التراث ١٩٨٥م ٤٣/١ والبرهان في علوم

القرآن للزركشى، بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط الحلبي ٢١٧/١.

(٢) البرهان ١/ ٢١٩، وانظر اعتراض ابن الجزري أيضاً على هذا الرأي في "النشر

" ١ / ٢٤ .

فمن الواضح في ضوء هذا الكلام الأخير ، أن العدد "سبعة" قد ضاق بهذا الرأي ، لتعدد لغات العرب وعدم إمكان الاتفاق على سبع بعينها من هذه اللغات .

القول الثاني : أن المراد سبعة أوجه من المعاني المتفقة بالألفاظ المختلفة، نحو: أقبِلْ وهَلِّمْ وتعال، وعَجِّلْ وأسرع، وأنظِرْ وآخر وأمهل.. ونحوه .

يقول السيوطي: "وإلى هذا ذهب سفيان بن عيينة وابن جرير وابن وهب وخلق، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء، ويدل له ما أخرجه أحمد والطبراني من حديث أبي بكرة " أن جبريل قال: يا محمد اقرأ القرآن على حرف، قال ميكائيل استرده حتى بلغ سبعة أحرف قال: كل شاف كاف مالم تخلط آية عذاب برحمة أو رحمة بعذاب نحو قولك تعال وأقبل وهلم، واذهب وأسرع وعجل... قال ابن عبد البر: إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها أنها معان متفق مفهومها مختلف مسموعها، لا يكون في شيء منها معنى وضده، ولا وجه يخالف معنى وجه خلافاً ينفيه ويضاده، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده " (١)

وهذا الرأي هو الذي عليه الإمام ابن جرير الطبري حيث يقول "بل الأحرف السبعة التي أنزل الله بها القرآن، هن لغات سبع، في حرف واحد، وكلمة واحدة، باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلم وأقبل وتعال وإلى وقصدى ونحوى وقربى، ونحو ذلك مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق وتتفق فيه المعاني، وإن اختلفت بالبيان به الألسن.. " (٢)

(١) الإتقان ، ط الحلبي ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م ٦٢/١

(٢) انظر مقدمة تفسير الطبري ص ٥٧، ٥٨.

فاللغات السبع في كلام الطبري هذا يراد بها: سبعة أوجه من المعاني المتفقة، التي تؤدبها العرب في لغاتها، بألفاظ مختلفة.. كما هو في المثال الذي ضربه في آخر كلامه. وأما اللغات السبع في الرأي السابق، فيراد بها أن القرآن في مجموعه لا يخرج عن سبع من لغات العرب، متفرقة فيه. ومن المحدثين الذين اختاروا هذا الرأي الثاني الدكتور مناع القطان، الذي يعبر عنه بقوله: "ذهب أكثر العلماء إلى أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد، على معنى أنه حيث تختلف لغات العرب في التعبير عن معنى من المعاني يأتي القرآن منزلاً بألفاظ على قدر هذه اللغات لهذا المعنى الواحد" (١)

على أنه لا يفوتنا بعد ذلك التنبيه إلى أن العدد "سبعة" لا يتسع أيضاً لهذا الرأي، إلا إذا فهم على غير الظاهر.. بمعنى أن مجرد رمز للكثرة (كما سيبتين من الرأي الثالث) وهو المعنى الذي يدل عليه بالفعل حديث أبي بكر الذي أورد السيوطي من قبل، وفي نهايته قوله ﷺ: كل كافٍ شافٍ... إلخ، بما يدل على أنه لا حرج في أداء النص على أي وجه ما لم تتضارب المعاني. غير أن ابن عبد البر - من واقع تقيده بالفهم الحرفي - قد أراد أن يحجب هذا المعنى، حين عقب على الحديث بقوله: إنما أراد بهذا ضرب المثل... إلخ، مع أن الكلام واضح تماماً، حيث يتوجه به الرسول ﷺ إلى المخاطبين على صورة الأفراد: (ما لم تخلص... إلخ) أي لك أن تقرأ بأي وجه ما لم تفعل كذا وكذا.. فأى مثل في هذا الخطاب الصريح؟!

القول الثالث: كما حكاه السيوطي، أنه "ليس المراد بالسبعة حقيقة

(١) انظر مباحث في علوم القرآن للشيخ القطان، ط مؤسسة الرسالة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م

العدد، بل المراد التيسير والتسهيل والسَّعة. ولفظ السبعة يُطلق على إرادة الكثرة فى الأحاد كما يُطلق السبعون فى العشرات والسبعمئة فى المئين ولايراد العدد المعين، وإلى هذا جنح عياض ومن تبعه " (١).

فاستخدام مثل هذه الأعداد إذا لمجرد الدلالة على الكثرة، أمر معتاد فى أساليب العرب، وقد جرى القرآن نفسه على ذلك فى مثل قوله تعالى: {ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله} [لقمان/٢٧].. فإنه -بالتأكيد- لايراد "سبعة أبحر" تحديداً، وإلا فإن كلمات الله لا تنفذ ولو كتبت بمداد سبعين بحراً لاسبعة. وكذلك قوله تعالى: {.. إن تستغفروا لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم} [التوبة/٨٠] فإنه لايراد نفس العدد بالطبع، وإنما المراد: مهما استغفرت لهم (ولو سبعمئة لاسبعين) فلن يغفر الله لهم.

وقد احتج السيوطى وغيره بأن حقيقة العدد ملحوظة فى مثل قوله ﷺ السوارى فى الصحيحين: " أقرأنى جبريل على حرف فراجعتة، فلم أزل أستزیده ويزيدنى حتى انتهى إلى سبعة أحرف" أو قوله فى حديث مسلم: " إن ربه أرسل إلى أن اقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هوّن على أمتى، فأرسل إلى أن اقرأه على حرفين، فرددت إليه أن هوّن على أمتى، فأرسل إلى أن اقرأه على سبعة أحرف" (٢). أى أن جبريل كان يأتى بعدد معين: واحد ثم اثنين ثم ثلاثة.. حتى انتهى إلى "سبعة".

ولا حجة لهم فى ذلك فى حقيقة الأمر، إن لم يكن العكس.. إذ إن فحوى الروايتين أن جبريل - عليه السلام - كان مرسلأً بالتقييد (أى الإلزام

(١) الإتيان، ط الحلبي ٦١/١.

(٢) الإتيان ٦١/١.

بحرف واحد) بينما كان الرسول ﷺ يريد التوسعة إلى أقصى حد، وهو ما تحقق حين انتهى معه جبريل إلى هذا العدد (سبعة) الذي لا مدلول له إلا مطلق الكثرة في مثل هذا المقام .

القول الرابع : وهو من أشهر الأقوال - إن لم يكن أشهرها إطلاقاً- أن المراد بالأحرف السبعة، سبعة أوجه من التغيرات أو الاختلاف التي لا تخرج عنها أنواع القراءات بوجه عام.

ولعل أقدم من عرف عنه القول بهذا الرأي الإمام ابن قتيبة، حيث قال: وقد تدبرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه.

وهذه الأوجه كما ذكرها (باختصار):

أولها: الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها، نحو قوله تعالى: {وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ} [سبأ/١٧] وهل يُجَازَى إِلَّا الْكُفُورُ، وقوله: {فَنظِرَةً إِلَىٰ ميسرة} [البقرة/٢٨٠] وميسرة (بضم السين).

الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها، ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب، كما في قوله: {رَبُّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا} [سبأ/١٩] وَرَبُّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا، و{إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ} [النور/١٥] [وَتَلَقَّوْنَهُ..أى تسرعون فيه(١)].

الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها، بما يغير معناها ولا يزيل صورتها، نحو قوله: {وَإِنظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نَنشُرُهَا} [البقرة/٢٥٩] وننشرها بالراء.

الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب،

(١) انظر تفسير القرطبي ١ / ٢٠٤ .

ولا يغير معناها، نحو قوله: {كالعهن المنفوش} [القارعة/٥] وكالصوف.
الخامس: أن يكون الاختلاف فى الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها،
نحو قراءة: {وطلع منضود} فى موضع {وطلح منضود} [الواقعة/٢٩].
السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم أو التأخير، نحو قوله: {وجاءت
سكرة الموت بالحق} [ق/١٩] وقراءة: {وجاءت سكرة الحق بالموت}.
السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة أو النقصان، نحو قوله تعالى:
{وما عملته أيديهم} [يس/٣٥] وقراءة: {وما عملت أيديهم} و{إن الله هو
الغنى الحميد} [لقمان/٢٦] و{إن الله الغنى الحميد} (١).
ويجدر التعقيب على هذا الرأى السابق ببعض التعقيبات الضرورية
،على النحو التالى :

أولاً: إن أوجه التباير السبعة السابقة ،التى طرحها ابن قتيبة على أنها
الأحرف السبعة ليست كذلك فى حقيقة الأمر ،إنما هى نوع من التصنيف أو
الحصر لأنواع اختلافات الناس فى الأداء . وفى اعتقادى أن ابن قتيبة قد لجأ
إلى هذا النوع من الطرح أو التصنيف ،كى يتمكن من التوفيق بين أمرين
:الأول هو العدد "سبعة" الذى أراد أن يلتزم بحرفيته ،بمقتضى فهمه الحرفى
لحديث نزول القرآن على سبعة أحرف . الثانى هو الدلالة الواضحة لأحاديث
الأحرف على التوسعة المطلقة فى الأداء ،بما لا يمكن معه الحصر فى عدد
معين .. فكان هذا الطرح منه بمثابة الجمع – حسب تصورهِ – بين
الحسنيين :الالتزام بحقيقة العدد ،من خلال حصر تلك الأنواع فى سبعة أوجه
من ناحية .. واستيعاب تلك الدلالة على التوسعة ،من خلال شمول هذه
الأنواع لكل ما يمكن تصوره من ألوان تفاوت الناس فى الأداء ،من ناحية

(١) انظر تأويل مشكل القرآن ، ص ٣٦ وما بعدها .

أخرى .

ثانياً :جاء فى تعقيب ابن قتيبة على هذه الوجوه التى ذكرها قوله :«وكل هذه (الحروف) كلام الله تعالى ،نزل به الروح الأمين على رسوله عليه السلام»^(١).. فهو إذا يقول ينتزل كل ما يدخل تحت هذه الوجوه ، مما لا يدخل تحت حصر بحسب تعدد اللغات واللهجات ، وتعدد الأعدار أيضاً ..

لكننا نجده فى السياق نفسه يعود ليجنح نحو العكس ،بما يدل على أن الأحرف أمر راجع إلى الناس أنفسهم ،حيث يقول :«فكان من تيسيره أن أمره بأن يقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم: فالهذلى يقرأ {عنى حين} يريد {حتى حين} [المؤمنون/٥٤] لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها. والأسدى يقرأ: تعلمون وتعلم و{تسود وجوه} [آل عمران/١٠٦] و{ألم إعهد إليكم} [يس/٦٠] .والتميمي يهمز والقرشى لا يهمز. والآخر يقرأ: {وإذا قيل لهم}[البقرة/١١] {وغيض الماء} بإشمام الضم مع الكسر، و{هذه بضاعتنا ردت إلينا} [يوسف/ ٦٥] بإشمام الكسر مع الضم و{مالك لاتأمناً} بإشمام الضم مع الإدغام، وهذا ما لا يطوع به كل لسان. ولو أن كل فريق من هؤلاء، أمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتدليل للسان، وقطع للعادة. فأراد الله برحمته ولطفه، أن يجعل لهم متسعاً فى اللغات، ومُتصراً فى الحركات، كتيسيره عليهم فى الدين ..»^(٢).

فهذا كلام واضح الدلالة على أن الناس كانوا يتلقون الحرف المنزل عن الرسول ﷺ بلسان قريش ،ليؤدوه هم — تلقائياً — بألسنتهم وعاداتهم

(١) المصدر السابق، ص ٣٨ .

(٢) المصدر نفسه ص ٣٩، ٤٠ .

النطقية التي عذروهم فيها الله عز وجل ، إذ جعل لهم "متسعاً في اللغات
ومتصرفاً في الحركات" كما جاء في نهاية هذا الكلام .

هذا ..وقد قلد ابن قتيبة في مفهومه للأحرف آخرون من القدماء
والمحدثين ، فقالوا بقوله المتعلق بأوجه التغيرات السبعة في الأداء ،بوجه عام
..وإن تصرف كل منهم في أنواعها وما يدخل تحتها من الظواهر اللغوية
مع تمسكهم جميعاً بحرفية العدد (٧) في الوقت نفسه ..

ومن هؤلاء ابن الجزرى (١) وأبو الفضل الرازى .. من القدماء (٢)
،والشيخ الزرقانى (٣) والدكتور صبحى الصالح (٤) .. من المحدثين ،وكانهم رأوا
فى هذا المفهوم – كما رأى ابن قتيبة – خير مخرج لهم من تلك الإشكالية
المتعلقة بالجمع بين المعنى الظاهر للعدد وتجزيل الأحرف من ناحية
،وحقيقة التوسعة التي لا يمكن إنكارها ولا تضييقها من ناحية أخرى .

ولم أجد من بين المحدثين – فى حدود ما وقع لى – من رفض الوقوع فى
قيد هذه الإشكالية ،وقدم بشأنها رؤية واضحة سوى الدكتور عبد الصبور
شاهين ، حيث يقول : "فالذى نرجحه فى معنى الأحرف السبعة ما يشمل
اختلاف اللهجات وتباين مستويات الأداء ،الناشئة عن اختلاف السن ،وتفاوت
التعليم ،وكذلك ما يشمل اختلاف بعض الألفاظ وترتيب الجمل بما لا يتغير به
المعنى المراد وخير برهان على أن دلالة العدد هنا غير مرادة بذاتها

(١) انظر النشر ص ٢٦،٢٧ .

(٢) انظر مناهل العرفان ١/١٥٥ .

(٣) انظر كتابه السابق ١/١٥٥، ١٥٦.. حيث صرح بتبنيه لرأى الرازى وإن تولى هو
التمثيل للوجه السبعة التي أخذها عنه .

(٤) انظر مباحث فى علوم القرآن للدكتور صبحى الصالح ،ط دار العلم للملايين ١٩٧٩م
ص ١٠٨ وما بعدها .

أن الصحابة وهم أكثر الناس معاناة للمشكلة كانوا يتقبلون الأمر على أنه من باب التوسعة والتيسير، كما حدثهم دائماً رسول الله، وكانت دلالاته تتسع يوماً بعد يوم، كلما جد جديد في محيط الدعوة، أو وفد وافد من الأصقاع البعيدة يحمل معه تقاليد لهجية غريبة يقرأ بها القرآن ويتسع لها دائماً مدلول الأحرف السبعة^(١)

ولعل هذا الكلام يكون مدخلاً جيداً لتتبع جذور هذه الرؤية وبلورة ملامحها لدى بعض الأقدمين ..

- ٣ -

ذلك أن هناك رأياً آخر في تراثنا واضح الوجهة في مفهوم الأحرف والاتساق مع حقيقة الغرض منها، وهو ما نسبه ابن حجر العسقلاني إلى عبد الرحمن ابن إسماعيل، المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ) ..

يقول ابن حجر: "ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال: "أنزل القرآن أولاً بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أبيع للعرب أن يقرعوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلف أحد منهم الانتقال من لغته إلى لغة أخرى للمشقة ولما كان فيهم من الحمية ولطلب تسهيل فهم المراد، كل ذلك مع اتفاق المعنى. وعلى هذا ينتزل اختلافهم في القراءة كما تقدم، وتصويب رسول الله ﷺ كلاً منهم".

فروية أبي شامة هذه - أو من أخذ عنهم - رؤية واضحة الدلالة على عدة أمور:

الأول: أنه لم يكن ثمة تنزيل إلا بلسان قريش، ولا أداء بالتالي إلا بهذا

(١) انظر تاريخ القرآن للدكتور عبد الصبور شاهين ص ٤٣ .

اللسان ، وأن ما ظهر من ألوان الأداء الأخرى إنما كان على سبيل الإباحة ، لا على سبيل التنزيل .

الثانى : أن هذه الإباحة كانت إباحة مطلقة لا يمكن حصرها ، تبعاً لتنوع الأعدار التى لا يمكن حصرها كذلك ، مع شرط اتفاق المعانى بالطبع .

الثالث : وهو المقصود ، أن ما كان يقع من اختلاف الناس فى الأداء ويصل أمره إلى الرسول ﷺ فإنه كان يصوبه ، على معنى إقراره له .. بمقتضى هذه الإباحة ، لا على معنى موافقته لأدائه هو ﷺ أو للحرف المنزل من عند الله عز وجل ..

غير أن ابن حجر ، قد عاد - من منطلق انجذابه إلى حرفية معنى التنزيل - ليحاصر تلك الرؤية الواضحة ويقترح تنمة لها لم تصدر عن أصحابها ، حيث عقب على كلام أبى شامة قائلاً : "وتنمة ذلك أن يقال : إن الإباحة المذكورة لم تقع بالنشهى ، أى أن كل أحد يغير الكلمة بمرادفها فى لغته ، بل المراعى فى ذلك السماع من النبى ﷺ ..".

لكنه عاد مرة أخرى ليدعم هذه الرؤية من حيث لا يقصد حين قال : ".لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف ولولم يكن مسموعاً له ، ومن ثم أنكر عمر على ابن مسعود قراءته {عنى حين} أى {حتى حين} وكتب إليه : إن القرآن لم ينزل بلغة هذيل فأقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل".

فهذا كلام واضح الدلالة أيضاً على أن الأحرف لم يكن يشترط فيها السماع ، بل كل يقرأ بحسب ما يتيسر له . أما موقف عمر المذكور ، فالظاهر أنه كان فى مدة خلافته (بدلالة أنه كتب إلى ابن مسعود) بعد أن فشا لسان قريش ولم تعد هناك حاجة إلى تلك الإباحة المطلقة ، فكان كلامه لعبد الله على سبيل النصح لا على سبيل التخطفة ، أو كما قال ابن عبد البر : "يحتمل أن يكون

هذا من عمر على سبيل الاختيار، لا أن الذي قرأ به ابن مسعود لا يجوز".
ونقل ابن حجر عن أبي شامة أيضا قوله: "ويحتمل أن يكون مراد عمر
ثم عثمان بقولهما: (نزل بلسان قريش) أن ذلك كان أول نزوله، ثم إن الله
تعالى سهله على الناس، فجوز لهم أن يقرعوه على لغاتهم على أن لا يخرج
ذلك عن لغات العرب لكونه بلسان عربي مبين"^(١).

فكلامه هذا واضح الدلالة أيضا على التفريق الواجب بين أمرين
:الحرف القرآني المنزل من عند الله (وهو لسان قريش) ، وتلك الحروف
الأخرى الناشئة عن رخصة التيسير والإباحة .

- ٤ -

يستتبط إذا من كل ما سبق ، أن تنزيل القرآن على سبعة أحرف في
المرويات التي تضمنت ذلك ، لا يمكن أن يفهم على ظاهره .. الأمر الذي لم
يغب عن ابن حجر أيضا بعد عرضه لرأى أبي شامة ومن نقل عنهم من قبل
، فقال : "وحاصل ما ذهب إليه هؤلاء أن معنى قوله: (أنزل القرآن على
سبعة أحرف) أي أنزل موسعا على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه، أي
يقرأ بأي حرف أراد منها على البدل من صاحبه، كأنه قال: أنزل على هذا
الشرط أو على هذه التوسعة وذلك لتسهيل قراءته، إذ لو أخذوا^(٢) بأن يقرعوه
على حرف واحد لشق عليهم.." ^(٣).

وهو تخريج جيد من ابن حجر .. كأنه يريد أن يقول إن النص ليس
"أنزل القرآن سبعة أحرف" إذا لكانت هناك سبعة أحرف منزلة بالفعل ،
إنما "أنزل على سبعة أحرف" أي موسعا في أدائه على سبعة أحرف ..

(١) انظر انظر جميع النقول السابقة في فتح الباري ٣٣، ٣٤/٩.

(٢) أي: حُمِلوا.

(٣) فتح الباري ٣٤/٩.

بصرف النظر عن حقيقة العدد . ويشبه ذلك قولنا : "جاء كلام فلان على وجهين" أى جاء محتملاً للفهم على وجهين ، بخلاف ما لو قلنا "جاء كلامه وجهين" إذاً لكان الكلام نفسه وجهين أو نوعين .. ونحو ذلك

وبناءً على كل ما سبق ، فإنه لا إشكال أيضاً فى فهم قوله ﷺ فى ختام رواية عمر الخاصة بخلافه مع هشام ابن حكيم حول قراءة سورة الفرقان : "هكذا أنزلت" التى تعد أقوى حجة لدى أصحاب الفهم الحرفى لأحاديث الأحرف ، حيث يصبح من الضرورى وضع هذه الرواية برمتها فى سياق جميع الروايات الأخرى المتعلقة بالقضية ، كما يصبح من الضرورى وضع هذه العبارة بخاصة (هكذا أنزلت) فى سياق العبارات الأخرى التى صدرت عن الرسول فى مثل مناسبتها ، على هذه الشاكلة : "كلاهما محسن فاقراً" ، "من قرأ بحرف منها فهو كما قرأ" ، "قأى ذلك قرأتم أصبتم ، فلا تماروا" ، "ليقرأ كل إنسان منكم كما علم" ، "فاقرعوا ولا حرج" ، ولكن لاتختموا ذكر رحمة بعذاب ولاذكر عذاب برحمة" ، "هكذا أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرعوا ما تيسر منه" (١)

فلا يخرج المراد بهذه العبارة – وهى فى سياقها هذا – عن معنى : لا خطأ هناك ، لا حرج ، الأمر على التيسير ... وما شابه ذلك ، وإنما اختلفت هذه العبارات – والغرض واحد – لاختلاف وقائعها وملابساتها ، التى تعامل معها ﷺ بفطنته وحكمته ، كل على الوجه الذى يناسبه .



(١) جميع العبارات السابقة ورد بعضها فى ختام اثنتين من الروايات الست التى أوردناها فى صدر هذا المبحث ، وورد بعضها الآخر فى ختام روايات أخرى سبق أن أشرنا إلى مصدرها بالهامش رقم ٤ .

وعلى أى حال، فإن الأحرف كما كانت رخصة لضرورات أبحاثها، فإن المنطقى أن تزول هذه الرخصة بزوال مقتضاها.. بعد أن استتب النص القرآنى فى النفوس وتوحدت على نمطه البيانى أسنة العرب، ومن ثم، فإننى مع الرأى الذى يرى أن عثمان قد قصد فى المصاحف إلى جمع الناس على حرف واحد.. لا على حروف اختارها بعينها.. أو كما يقول الطحاوى: "إن ذلك (أى الأحرف) كان فى وقت خاص لضرورة دعت إليه، لأن كل ذى لغة كان يشق عليه أن يتحول عن لغته، ثم لما كثر الناس والكتاب ارتفعت تلك الضرورة، فارتفع حكم الأحرف السبعة، وعاد ما يُقرأ به إلى حرف واحد"^(١).
وذلك ما سوف نتناوله بنوع من التفصيل فى المبحث التالى، مما يدعم أكثر مضمون هذا المبحث الذى فرغنا منه ويتدعم به فى الوقت نفسه .

المبحث الثانى

(الأحرف والمصاحف)

- ١ -

تمثل "المصاحف العثمانية" تطوراً مهماً جداً فى تاريخ القرآن .إنه التطور الذى نتج عنه الاستقرار النهائى للنص القرآنى فى حياة المسلمين وتجمع كل المصادر التى يُعتمد بها - بلا استثناء - على أن بداية هذا التطور ، تتعلق بما حدث من ظهور بوادر الاختلاف حول أداء " النص " ، بسبب اختلاف القراء وتنوعهم فيما تعلموه من وجوه الأحرف والقراءات . . . على ماكان يبيحه رسول الله ﷺ تيسيراً على الناس ، كما سبق أن مر بنا .
أخرج ابن أشته بإسناده عن رجل من بنى عامر يقال له أنس بن مالك

(١) البرهان ١/ ٢٢٤ .

(١) قال: "اختلفوا فى القرآن على عهد عثمان ، حتى اقتتل الغلمان والمعلمون ، فبلغ ذلك عثمان بن عفان ، فقال: عندى تكذيبون به وتلحنون فيه ، فمن نأى عنى كان أشد تكديبا وأكثر لحنا ، يا أصحاب محمد اجتمعوا فاكتبوا للناس إماما.." (٢).

وقال السيوطى: " قال ابن النّين وغيره : الفرق بين جمع أبى بكر وجمع عثمان أن جمع أبى بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شئٌ بذهاب حملته ، لأنه لم يكن مجموعا فى موضع واحد، فجمعه فى صحائف مرتباً لأيات سوره على ما وقفهم عليه النبى ﷺ ، وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف فى وجوه القراءة حتى قرعوه بلغاتهم على اتساع اللغات ، فأدى ذلك بعضهم إلى تخطئة بعض، فخشى من تفاقم الأمر فى ذلك ، فنسخ تلك الصحف فى مصحف واحد مرتباً لسوره ، واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجاً بأنه نزل بلغتهم ، وإن كان قد وسّع فى قراءته بلغة غيرهم رفعا للحرص والمشقة فى ابتداء الأمر ، فرأى أن الحاجة إلى ذلك قد انتهت فاقترصر على لغة واحدة" (٣).

ولعل أشهر رواية وردت فى هذا الشأن ، ما أخرجه البخارى عن أنس ، أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان ، وكان يغازى أهل الشام فى فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، فأفزع حذيفة اختلافهم فى القراءة وقال حذيفة لعثمان : أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا فى الكتاب اختلاف اليهود والنصارى . فأرسل عثمان إلى حفصة: أن أرسلى إلينا الصحف ننسخها فى المصاحف ثم نردها إليك ، فأرسلت بها إليه ، فأمر زيد بن ثابت وعبدالله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبدالرحمن بن الحارث ابن هشام ، فنسخوها فى

(١) أى أنه غير الصحابى المشهور أنس بن مالك ، رضى الله عنه .

(٢) الإتيان ١ / ٧٩ . وانظر أيضاً شواهد أخرى فى مثل ذلك فى فتح البارى ، ٩ / ٢١ - ٢٢ .

(٣) الإتيان ١ / ٧٩ - ٨٠ .

المصاحف . وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم ، ففعلوا . حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة ، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يُحرق^(١) .

ونزيد الأمر وضوحاً من خلال التعقيبات التالية على هذه الرواية :

أولاً: حاول ابن حجر أن يحدد الزمن الذي وقع فيه هذا الحدث ، فرجح أن يكون بعد مضي سنتين وثلاثة أشهر من خلافة عثمان ٠٠ أو أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين للهجرة ، قال: "وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ أن أرمينية فتحت فيه"^(٢) .

إلا أن بعض الباحثين قد محص الأمر واستعرض كل أسانيد التاريخية، فرجح أن يكون غزو أرمينية قد بدأ عام ٣٠ هـ (وليس ٢٥) وأن هذا العام هو ذاته الذي وقع فيه هذا الحدث وبدأت فيه كتابة المصاحف^(٣) .

ثانياً: قول عثمان لحفصة: "أرسلني إلينا الصحف ننسخها في المصاحف" مما يؤكد لنا أن عمل عثمان لم يكن "جمعاً" للقرآن، وإنما كان نسخاً لما جمع من قبل في عدة مصاحف ترسل إلى الأمصار ، كي يتوحد عليها الناس بعد أن

(١) صحيح البخاري ، كتاب فضائل القرآن ، الباب الثالث . وقد ذكر الزركشي في البرهان (٢٣٦/١) رواية البخاري هذه ، لكنه أثبت سعد بن أبي وقاص بدلا من سعيد بن العاص ، ولعله سهو منه أو من الطابع .

(٢) فتح الباري ٢١/٩ .

(٣) انظر: القرآن وعلومه في مصر (٢٠هـ - ٣٥٨هـ) للدكتور عبد الله خورشيد

البري ، ط دار المعارف من ص ١٨ إلى ص ٤٥ .

حدث ما حدث من الاختلاف في القراءات.

كما يبدو من قول عثمان السابق أن لفظ "الصحف" لا "المصحف" كان لا يزال ألصق بعمل أبي بكر ، وأن هذا الثاني لم يشتهر إلا بعمل عثمان . يقول ابن حجر: "والفرق بين الصحف والمصحف أن الصحف الأوراق المجردة التي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر. وكانت سوراً مفرقة كل سورة مرتبة بآياتها على حدة لكن لم يرتب بعضها إثر بعض ، فلما نسخت ورتب بعضها إثر بعض صارت مصحفاً"^(١).

ثالثاً : كان زيد وحده هو المسئول عما تم في عهد أبي بكر ، لكن المسؤولية هنا على أربعة..مع أنها لا تعدو أن تكون عملية "نقل" في حقيقة الأمر ، بينما كانت هناك عملية جمع للنص المتفرق لأول مرة في تاريخه !! ذلك أن هذا الجمع قد كان مطلوباً في جو مستقر تماماً من ناحية أداء النص، فلم يكن يلزمه إلا مجرد الجهد للتلقى والإثبات.. حتى لو امتد إلى بعض الوقت .. أما ما حدث على عهد عثمان فقد كان متعلقاً بمسألة "الأداء" هذه ومن أجلها ، والاختلاف على الأداء يتعلق بالجماعة، ومن ثم فلا بد أن يكون العمل المتعلق به جماعياً ليكون القرار فيه نابعاً من الجماعة.. فلا يصلح له شخص واحد بأى حال.

ومن هنا كانت هذه اللجنة الرباعية، وكان تشكيلها هذا أيضاً الذي يوحى بالتوجه المطلوب: ثلاثة مهاجرون قرشيون مع واحد أنصاري ، وذلك لتحرى النسخ على اللسان الأصلي الذي به نزل القرآن، وهو لسان قريش كما قال عثمان . قال ابن حجر : " وفي رواية مصعب بن سعد : فقال عثمان :

(١) فتح الباري ٢٢/١ .

من أكتب الناس؟ قالوا: كاتب رسول الله ﷺ زيد بن ثابت. قال: فأى الناس أعرب - وفي رواية أفصح - قالوا: سعيد بن العاص، قال عثمان: فليمل سعيد وليكتب زيد. ومن طريق سعيد بن عبد العزيز أن عربية القرآن أُقيمت على لسان سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية لأنه كان أشبههم لهجة برسول الله ﷺ .. (١).

من جهة أخرى، فقد جاءت الروايات بما يدل على أن الأمر لم يقتصر على هؤلاء الأربعة، وأنه كان لهم مساعدون سمت الروايات منهم أبي بن كعب ومالك بن أبي عامر (جد مالك بن أنس) وكثير بن أفلح وأنس بن مالك وعبد الله بن عباس .. وذلك لحاجتهم إلى من يساعد في نسخ المصاحف التي ترسل إلى الأفاق (٢).

(١) المصدر السابق ١/ ٢٣ .

(٢) انظر: نفس المصدر ١/ ٢٢ - ٢٣ .

فما حقيقة علاقة الأحرف بهذه المصاحف^(١) ، وهل ضمنها عثمان كلها في نسخها ، أم ضمن بعضها فقط ، أم لم يضمها إلا حرفاً واحداً ؟ ثم ما علاقة القراءات المتنوعة التي ظهرت بعد ذلك بهذه المصاحف ؟

لقد انقسم العلماء في هذه المسألة إلى رأيين أساسيين :

أحدهما: يقول بأن عثمان لم يبلغ الأحرف ، وأنه لم يقصد إلى ذلك ، وإنما قصد إلى جمع الناس على مصاحف موحدة والتخلص مما عداها حسماً للخلاف ، وأنه قد حرص على تضمين الأحرف السبعة في هذه المصاحف .. إما عن طريق ما يحتمله الخط الذي كان خالياً من النقط والشكل ، وإما بتفريق ما لا يحتمله الرسم - من زيادة أو نقص - على أكثر من نسخة .. نحو : أوصى ووصى ، وتجرى تحتها ومن تحتها .. وهكذا .

الثاني: يقول بأن عثمان قد كتب المصاحف على حرف واحد لا غير ، وقصد إلى التخلص مما عدا ذلك إلا ما يحتمله الرسم ، لأن بواعث النسخ من الأصل كانت هي اختلاف الأحرف و القراءات .. فلو أبقاها فكأنه مافعل شيئاً .. فضلاً على أن الأحرف كانت رخصة للتيسير ، وقد ارتفعت الحاجة إلى هذه الرخصة فلا يلزم الإبقاء على الأحرف بعد ذلك ولا هو من واجبات الدين .

(١) اختلف العلماء في تحديد عدد هذه المصاحف ، ما بين أربعة وسبعة .. ووصل بها بعضهم إلى ثمانية وتسعة . واختلف في الأمصار التي وُجّهت إليها المصاحف - بالطبع - تبعاً للاختلاف في هذا العدد .. فإن كانت أربعة فهي (إضافة إلى مصحف المدينة) البصرة والكوفة ودمشق ، وإن كانت أكثر فإنه يُضاف إلى ما سبق : مكة واليمن والبحرين ومصر . وقد اختار الدكتور عبد الله البري - بعد البحث والمناقشة - أنها أربعة ، وكان مما استأنس به على هذا الرأي أن المناطق التي وُجّهت إليها النسخ (العراق والشام) كانت هي ميدان الخلاف الأصلي الذي حدث في موضوع الأحرف . انظر كتابه " القرآن وعلومه في مصر " ص ٤٥ وما بعدها .

وممن قال بالرأى الأول قديماً القاضي أبو بكر بن الطيب، حيث يقول: "لم يقصد عثمان قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحين، وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي ﷺ وإلغاء ما ليس كذلك.." (١).

وكذلك الإمام القرطبي، حيث يقول: "وانفقوا (أى الصحابة) على جمعه بما صح وثبت في القراءات المشهورة عن النبي ﷺ واطراح ما سواها" (٢)، ويقول أيضاً في سياق حديثه عن اختلاف القراءات بعد نسخ المصاحف: "وما وجد بين هؤلاء القراء السبعة من الاختلاف في حروف يزيدنها بعضهم وينقصها بعضهم، فذلك لأن كلاً منهم اعتمد على ما بلغه في مصحفه ورواه، إذ قد كان عثمان كتب تلك المواضع في بعض النسخ ولم يكتبها في بعض إشعاراً بأن كل ذلك صحيح وأن القراءة بكل منها جائزة" (٣).

وقد قال بهذا الرأي أيضاً من المحدثين الدكتور صبحي الصالح (٤)، والشيخ الزرقاني الذي دافع عنه دفاعاً شديداً (٥)، وكذلك الدكتور محمد عبد الله دراز الذي يقول: "فهل كان عثمان أكثر تشدداً من الرسول، فمنع أشياء كان الرسول يبيحها؟ لاعتقد ذلك. فلم يكن عثمان يقصد، كما يعتقد بصفة عامة، إلى إلغاء كل اختلاف في القراءات. بل كان مصحفه - كما هي الحال في المصاحف السابقة - (٦) يتكون من هيكل كلمات تقبل القراءة بطرق مختلفة (٧)، بل وكان حرصه دائماً على

(١) الإتيان ٨٠/١.

(٢) مقدمة القرطبي لتفسيره، ص ٥٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٤.

(٤) انظر مباحث في علوم القرآن، ص ٨٥-٨٦.

(٥) انظر مناهل العرفان ١/١٦٨ وما بعدها.

(٦) يقصد مصاحف الصحابة.

(٧) يقصد احتمال الرسم الخالي من النقط والشكل للقراءة بأكثر من وجه.

أن يوضح القراءات المعروفة على النص ذاته في كل مرة لا تتمكن الكلمات من إظهار إلا طريقة واحدة في القراءة. وهكذا نرى أن كلمة {مسيطر} مكتوبة بالسين ويعلوها حرف (ص) أو مكتوبة بالصاد وتعلوها السين. كما نجد في أحد مصاحفه النموذجية {سارعوا} وفي مصحف آخر {وسارعوا} وأيضاً {بما تشتهى} و{بما تشتهيه} وأيضاً {سيقولون لله} و{سيقولون الله} (١).

وأما الرأي الثاني ، فله أنصار كثيرون أيضاً يقول عنهم الشيخ الزرقاني نفسه: "وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمل رسمها من الأحرف السبعة فقط ، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل متضمنة لها" (٢).

فمن أقدم من قال بهذا الرأي ابن جرير الطبري ، حيث يقول: "وجمعهم -أي عثمان- على مصحف واحد وحرف واحد، وخرق (٣) ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه. وعزم على كل من كان عنده مصحف مخالف للمصحف الذي جمعهم عليه أن يخرقه. فاستوسقت له الأمة على ذلك بالطاعة، ورأت أن فيما فعل من ذلك الرشد والهداية، فتركت القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها ، طاعة منها له ، ونظراً منها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل ملتها ، حتى درست من الأمة معرفتها وتعفت آثارها ، فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها، لدثورها وعفوت آثارها وتتابع المسلمين على رفض القراءة بها" (٤).

ومن قبل ابن جرير قال أيضاً الحارث المحاسبي (ت ٢٤٣هـ): "...المشهور

(١) المدخل إلى القرآن الكريم، ص ٤٣، ٤٢.

(٢) مناهل العرفان ١/ ١٦٨.

(٣) هكذا ترد (بالحاء المعجمة) في بعض الروايات المتعلقة بالمصاحف العثمانية .. من الخرق

بمعنى التمزيق والإعدام، وترد أيضاً (بالحاء المهملة) من الحرق أو التحريق بالنار.

(٤) مقدمة الطبري لتفسيره، ص ٦٣-٦٤.

عند الناس أن جامع القرآن عثمان رضى الله عنه ، وليس كذلك ، إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد على اختيار وقع بينه وبين من شهده من المهاجرين والأنصار لما خشى الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام فى حروف القراءات و القرآن . وأما قبل ذلك فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التى أنزل بها القرآن .." (١).

ويقول مكى بن أبى طالب فى سياق إجابته عن سؤال بشأن الفرق بين القراءات والأحرف: "فالجواب عن ذلك أن هذه القراءات كلها التى يقرأ بها الناس اليوم ، وصحت روايتها عن الأئمة ، إنما هى جزء من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ، ووافق اللفظ بها خط المصحف .. وإذا كان المصحف بلا خلاف كتب على حرف واحد من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ، وعلى لغة واحدة ، والقراءة التى يقرأ بها لا يخرج شئ منها عن خط المصحف، فليست هى إذن هى السبعة الأحرف التى نزل بها القرآن كلها، ولو كانت هى السبعة كلها وهى موافقة للمصحف ، لكان المصحف قد كتب على سبع قراءات ، ولكان عثمان رضى الله عنه قد أبقى الاختلاف الذى كرهه. وإنما جمع الناس على المصحف ليزول الاختلاف" (٢).

ويقول أيضاً: "فالمصحف كتب على حرف واحد ، وخطه محتمل لأكثر من حرف ، إذ لم يكن منقوطةً ولا مضبوطةً ، فذلك الاحتمال الذى احتل الخط هو من الستة الأحرف الباقية.." (٣).

(١) البرهان ٢٣٩/١ والإتقان ٨٠/١.

(٢) الإبانة عن معانى القراءات ، لمكى بن أبى طالب ، ص ٢٢-٢٣.

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٤.

والحق أننى أميل إلى هذا الرأى الثانى ، ويميل إليه أيضاً من المحدثين الشيخ مناع القطان .. الذى قال فى دفاعه عنه: "ولو كانت هذه الأحرف تشتمل عليها المصاحف العثمانية لما كان مصحف عثمان حاسماً للنزاع فى اختلاف القراءات ، إنما كان حسم هذا النزاع بجمع الناس على حرف واحد من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ، ولولا هذا لظل الاختلاف فى القراءة قائماً ، ولما كان هناك فرق بين جمع عثمان وجمع أبى بكر.." (١).

وأحب - بعد كل ذلك - أن أوضح خلاصة ما أرتاح إليه فى هذه المسألة على الوجه التالى:

أولاً: قصد عثمان - رضى الله عنه - إلى التوحيد فى نسخ المصاحف ، يجب أن يكون هو حجر الزاوية فى هذا الأمر.. وأى غفلة عن ذلك لا بد حتماً أن تبتعد بصاحبها عن جادة الصواب فى هذا الموضوع .

وإلا فكيف يحسم الاختلاف بإبقاء الاختلاف؟! نعم ستكون مصاحف عثمان (المشتملة على الأحرف كما زعموا) هى الإمام.. لكن الناس بشر ، وهم يتلاقون بعضهم مع بعض من شتى أمصار الدولة فى المناسبات المختلفة وفى الغزوات وفى الحج.. ونحو ذلك ، فلا بد أن قراءاتهم ستختلف باختلاف ممالديهم من المصاحف ، وفيهم العالم والجاهل والعربى والأعجمى .. فلا يؤمن عليهم مع مثل هذا الاختلاف؟! وكما قيل ، فإن عثمان - فى هذه الحالة - كأنه ما فعل شيئاً.

ثانياً: إن التوجه إلى التوحيد واضح من تشكيل اللجنة الرباعية نفسها التى كلفها عثمان بمهمة النسخ ، ومن طريقة عملها .

(١) مباحث فى علوم القرآن ص ١٦٦-١٦٧.

فزيد في هذه اللجنة ، لنفس مؤهلاته التي رشحته للجمع الأول على عهد أبي بكر . والثلاثة القرشيون لتحرى لسان قريش على وجه الخصوص . وليس من شك أن الجمع الأول كان بهذا اللسان نفسه لأنه لسان رسول الله ﷺ ولسان العرضة الأخيرة التي تلقاها عنه زيد.. لكن إدخال هؤلاء الثلاثة إنما كان بسبب الجو المحيط بالعمل نفسه، وهو جو هذا التنازع الذي ظهرت بوادره.. فكان وجود هؤلاء بمثابة الأخذ بالأحوط أو بمثابة الصخرة التي يُراد لها أن تصد التيار .

بعبارة أخرى: لقد كان القصد الأساس من هذه اللجنة أن يكون زيد هو الكاتب كما كان هو الكاتب أول مرة، وأن يكون هو "العمدة" في هذه اللجنة كما كان "العمدة" في الجمع الأول.. ثم يكون معه هؤلاء للسبب الذي ذكرناه. لقد كانت شهرة زيد في الحفظ والقراءة لاتخفى على أحد.. جاء في البرهان: "واختُلف في الحرف الذي كتب عثمان عليه المصحف، فقيل: حرف زيد بن ثابت ، وقيل حرف أبي بن كعب ، لأنه (أى الحرف الذي كُتب به) هو العرضة الأخيرة التي قرأها رسول الله ﷺ . وعلى الأول (أى القول بحرف زيد) أكثر الرواة . ومعنى حرف زيد ، أى قراءته وطريقته"^(١).

ولو كان من مهمة اللجنة توزيع الأحرف على المصاحف (كما قيل) لجاءت لجنة موسّعة، فيها من كل قبيلة (أو من كل لسان مشهور على الأقل) صحابي قارئ ليرشد كل إلى ما وافق لسانه.. وإلا فكيف يتولى زيد وحده هذه المهمة؟! وكيف ينوب فيها القرشيون عن كل العرب!؟

ثم حينما قرأ زيد "التابوه" بدلاً من "التابوت"^(٢) أثناء عمل اللجنة لماذا

(١) البرهان ٢٥٦/١.

(٢) وذلك في قوله تعالى: {إن آية ملكه أن يأتيكم التابوت فيه سكينه من ربكم..} [البقرة/٢٤٨]

لم يكتبوا حرفه ، إذا كان الهدف هو إثبات الأحرف؟! أم كانوا أعلم منه بالأحرف فرفضوا قراءته؟! بل كتبوا ما يوافق المهمة المطلوبة، كما جاء في الرواية التي أخرجها البخاري والترمذي: "قال ابن شهاب : واختلفوا يومئذ في التابوت، فقال زيد: التابوه. وقال ابن الزبير وسعيد بن العاص: التابوت ، فرفع اختلافهم إلى عثمان فقال: اكتبوه بالتاء ، فإنه نزل بلسان قریش" (١). فلم يقل لهم عثمان: اكتبوا هذه في نسخة وهذه في نسخة أخرى ولا قال لهم: هذا خطأ وهذا صواب ، إنما أمرهم أن يكتبوا ما يوافق لسان قریش. وزيد لم يكن قرشياً ، فكانت قراءته "التابوه" من بقايا ما تأثر به من لسانه الخاص، على الرغم من شهوده للعرضة الأخيرة.. ولأجل ذلك ومثله كان وجود الثلاثة القرشيين.

ثالثاً: ليس هناك مع أصحاب الرأي الأول أى دليل مباشر أو أى رواية يعتمد عليها ، مما يدل على أن عثمان قد وجه الكتبة إلى نسخ الأحرف في المصاحف ، أو أنه اجتمع بالصحابة وقرر شيئاً مثل ذلك ، أو أن أحداً من الصحابة قد اقترحه عليه.

ولأدري ما مستندهم على أن الصحابة قد أجمعوا على جمع القرآن بالقراءات المشهورة .. كما مر في قول القرطبي ، أو أن هذه الأحرف التي فيها زيادة أو نقص قد وزعت على المصاحف بتوجيه من عثمان ، كما هو في قول الشيخ دراز .. على ما نعرفه له من دقة النظر والتحرى؟! بينما العكس صحيح في الرأي الثاني، فإن هناك روايات مباشرة تدل على أن التوجه في هذه القضية كان هو توحيد القراءة لاتوزيع القراءات . يقول ابن حجر وهو يستعرض الروايات الواردة في هذا الموضوع:

(١) مقدمة تفسير القرطبي ، ص ٥٤.

"ومن طريق أبي الشعثاء قال: قال حذيفة: يقول أهل الكوفة: قراءة ابن مسعود ، ويقول أهل البصرة: قراءة أبي موسى ، والله لئن قدمت على أمير المؤمنين لأمرنه أن يجعلها قراءة واحدة" (١).

ويقول أيضاً : "أخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح من طريق سويد بن غفلة قال: قال عليّ: لاتقولوا في عثمان إلهياً. فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا، قال: ماتقولون في هذه القراءة؟ لقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قرأتى خير من قرأتك وهذا يكاد يكون كفراً، قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أن نجعل الناس على مصحف واحد فلا تكون فرقة ولا اختلاف. قلنا: فنعم ما رأيت" (٢). وفي رواية أنس التي مرت بنا في أول هذا الفصل ".يا أصحاب محمد اجتمعوا فاكتبوا للناس إماماً".

فما معنى "قراءة واحدة" في قول حذيفة ، وما معنى "مصحف واحد" وما معنى "فاكتبوا للناس إماماً" إذا لم يكن المعنى هو "التوحد"؟! وبخاصة حين يُقال هذا الكلام في جو الخوف على القرآن من بواجر الفتنة التي كادت تهدد نصه العظيم.

رابعاً: بل هناك عبارة لها دلالتها البالغة في هذا الصدد، قالها أحد التابعين المشهورين في تلقى القرآن على حفاظ الصحابة ، وهو أبو عبد الرحمن السُّلَمي. قال: "كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة ، كانوا يقرعون القراءة العامة ، وهي القراءة التي قرأها رسول الله ﷺ على جبريل مرتين في العام الذي قبض فيه ، وكان زيد قد شهد العرضة الأخيرة، وكان يقرئ الناس بها حتى مات ، ولذلك اعتمده

(١) فتح الباري ٢٢/٩.

(٢) فتح الباري ٢٢/٩.

الصديق في جمعه ، وولاه عثمان كتبة المصحف" (١).

إن هذه العبارة لها دلالتها الهامة في موضوع الأحرف بوجه عام .. وفي موضوع المصاحف أيضاً بوجه خاص .إنها تدل على أنه كان هناك قراءة أساسية للقرآن، يتوحد عليها الرسول والصحابة . وهذا معناه أن القراءات القرآنية كانت تتوحد نحو التوحد كلما قارب عهد الرسالة نهايته من جهة ، وأن هذه القراءات لم توجد لتبقى من جهة أخرى.. وإنما وجدت لتؤدي غرضاً معيناً إلى حين ، ثم لا يكون هناك معنى للإصرار عليها بعد أداء هذا الغرض ولا يكون هناك إثم في الوقت نفسه على من استغنى عنها أو اكتفى بواحد منها . (٢)

وقول أبي عبد الرحمن: "القراءة العامة" أي: القراءة الأساس السائدة..دون الأحرف والقراءات الأخرى. فلا يُعقل حين يريد عثمان "إماماً" للناس أن يترك هذه "القراءة العامة" أو أن يمزجها بالقراءات الأخرى.. مع كونه عالماً كل العلم أنها قراءة الرسول والصحابة .

خامساً: يبدو أن المعضلة الأساس التي تلجئ أصحاب الرأي الأول إلى القول به ، هي عجزهم عن تبرير القراءات الحالية المخالفة لرسم المصحف الذي بين أيدينا.. فيما لوقالوا - كأصحاب الرأي الثاني - إن عثمان قد كتب المصاحف على حرف واحد .فلأجل هذه المعضلة يزعمون أن عثمان قد وزع الأحرف على المصاحف ، فقرأ أهل كل مصر بما يوافق رسم النسخة

(١) البرهان ١/٢٣٧.

(٢) ولو كان الشيخ دراز ركز على هذا المعنى ، ما قال (كما مر بنا) : فهل كان عثمان أكثر تشدداً من الرسول فمنع أشياء كان الرسول يبيحها ؟ فإن المسألة ليست تشدداً أو تساهلاً ، إنما هي رخصة قد أدت غرضها واستوفت أوانها ، ثم إنه لم يحدث في عهد الرسول من التنازع في القراءات كالذي حدث على عهد عثمان حتى يصح قياس أحدهما على الآخر .

التي أرسلت إليهم، ولأجل ذلك اختلفت القراءات.

والذي أرتاح إليه أن مصاحف عثمان كانت كلها صورة واحدة .. لاشئ
فى نسخة يخالف الأخرى، وأن منشأ اختلاف القراءات بعد نسخ هذه
المصاحف أو على الرغم منها -إن صح التعبير- أمران: الأول يرجع إلى
مايتململه الرسم نفسه -أحياناً- من تعدد وجوه القراءة بسبب الخلو من النقط
والشكل كما عرفنا من قبل.. فتبينوا تُقرأ: فتثبتوا ، ونشرها تُقرأ: ننشرها ،
وتقتلون تُقرأ بالبناء للمعلوم والبناء للمجهول .. وهكذا . الثانى يرجع إلى بقايا
ماأثره الناس وحفظوه وتناقلوه بطريق المشافهة عن الصحابة ، مما كانوا
يقرعون به قبل نسخ المصاحف.

ويؤيد كلامنا هذا مدار من حوار بين عثمان ومن خرجوا عليه من
المتهمين ، حين اتهموه -من بين ما اتهموه به- بأنه قد "محا كتاب الله
عزوجل" .. أى ألغى الأحرف، فقال لهم: "أما القرآن فلم أمنعكم إلا لأنى خشيت
عليكم الفرقة، ويمكنكم أن تقرأوا بالحرف الذى يتيسر لكم"^(١). أى ما فعلته كان
للمصلحة .. ومع ذلك فإن الحروف الأخرى لاتزال قائمة (عن طريق المشافهة
بالطبع) ولا حرج على أحد فى أن يقرأ بما شاء منها^(٢).

(١) انظر "كتاب المصاحف" لابن أبى داود السجستاني ، ط سنة ١٩٣٦ م ، ص ٣٦ .

(٢) بعد ذلك وضع العلماء -بالطبع - شروطا معينة لقبول القراءة ، وهى ثلاثة بالتحديد :
أولها صحة السند ، والثانى صحتها فى العربية ، والثالث موافقتها للرسم . ومن مهم ما ذكره
ابن الجزرى فى سياق بيانه لهذه الشروط أن القراءة المنقولة بالتواتر خصوصا تُقبل حتى
لو فقدت الشرطين الآخرين . فذلك مما له علاقة -كما هو واضح - بهذه القراءات التى
بقيت بعد نسخ المصاحف .. كما ذكرنا . انظر " النشر فى القراءات العشر " ، ص ٩ وما
بعدها ، و " الإبانة عن معانى القراءات " ص ٣٩ وما بعدها .

ويؤيد كلامنا أيضاً قول ابن هشام فيما ذكره ابن حجر: "إن السبب في اختلاف القراءات السبع وغيرها أن الجهات التي وُجِّهت إليها المصاحف كان بها من الصحابة من حمل عنه أهل تلك الجهة، وكانت المصاحف خالية من النقط والشكل ، قال : فثبت أهل كل ناحية على ما كانوا تلقوه سماعاً عن الصحابة بشرط موافقة الخط ، وتركوا ما يخالف الخط امتثالاً لأمر عثمان الذي وافقه عليه الصحابة لما رأوا في ذلك من الاحتياط للقرآن" (١).

فهذا كله كلام واضح في أن بعض الأحرف التي ألغها عثمان ، ظلت سارية بعد كتابة المصاحف.. إما بسبب ما يحتمله رسم هذه المصاحف ، وإما بسبب ما تناقله الناس حفظاً ومشاهدة مما كان يُقرأ به قبل المصاحف . بل يضاف أيضاً أن بعض الناس ظل محتفظاً ببعض مصاحف أو صحف من عهد الصحابة أو بنسخ منقوله عنها (٢).. وذلك مما يضرب بسهم أيضاً فيما بقي من هذه الأحرف.

(١) فتح الباري ٣٧/٩

(٢) انظر أمثلة كثيرة على ذلك ص ١٣ وما بعدها من كتاب " القرآن وعلومه في مصر " للدكتور البري .

على الرغم من كفاية الأدلة السابقة - من وجهة نظرنا - على ضعف
الرأى الأول، فإننا لن ننسى أيضاً مسألة محددة تتعلق بما يورده طائفة من
العلماء والباحثين من بعض وجوه القراءات المخالفة لرسم المصحف ، ثم
ينسبون ذلك إلى المصاحف العثمانية . وقد ورد من ذلك كثير في "كتاب
المصاحف" لابن أبي داود وكتاب "المقنع فى الرسم" لأبى عمرو الدانى ..
وغيرهما،^(١) ثم تناقله علماء القرآن والباحثون بعد ذلك .. على ما مر بنا لدى
أصحاب الرأى الأول.

فنحن نسأل : من الذى اطلع منهم أو ممن نقلوا عنهم على المصاحف
العثمانية (مجتمعة) حتى يقارن بينها ويتاح له أن يقول بمثل ذلك .. أن هذه
القراءة فى هذه النسخة "أوصى" وفى هذه "وصى"، وهذه هنا: "بما تشتهى"
وفى غيرها: "بما تشتهيه" .. الخ؟! فلا توجد رواية واحدة (صحيحة أو
ضعيفة) عند ابن أبي داود - وهو أشهر من كتب فى المصاحف - ولا عند
غيره ، تدل على مثل هذا الاطلاع .

ومن الحقائق المعروفة أن السيرة التاريخية للمصاحف العثمانية الأصلية
غير معلومة على وجه الدقة، بعد القرن الأول. نعم هناك روايات متعددة عن
رأى بعضها فى البصرة أو فى جامع دمشق أو فى جامع قرطبة، على مدى
القرون التالية حتى القرن التاسع تقريباً^(٢).. كما أن حركة النقل فى الأمصار

(١) راجع فهرست لابن النديم ، فيما أحصاه عن الكتب المؤلفة فى اختلاف المصاحف ،

ط دار المعرفة ، ص ٥٤ ، وانظر المصاحف لابن أبي داود ص ٣٤ وما بعدها .

(٢) انظر : مباحث فى علوم القرآن للدكتور صبحى الصالح ص ٨٧ وما بعدها ، حيث

قام بتتبع جيد للمصاحف العثمانية ومصيرها، وذكر رؤية الإمام ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)

عن هذه النسخ الأصلية كانت أمراً مؤكداً كذلك^(١)، لكن المؤكد أيضاً أنه لم يُتَّح لأحد أن يطلع على جميع النسخ.. ولاحتى على نسختين منها فى وقت واحد، ليفحص ويقارن ثم يدلى بمثل هذه الأقوال .

من جهة أخرى ، فإن ما ورد عن وجود هذه الأوجه المخالفة للرسم بالمصاحف الأصلية، لا يعدو أن يكون أخبار آحاد.. ولا يقبل خبر الآحاد فيما يخالف الرسم بحسب شروط القراءات المعروفة، كما أشرنا إليها من قبل. بعبارة أخرى.. نقول: إنه لا يوجد تواتر فى الأخبار المتعلقة بنسبة هذه الأوجه إلى المصاحف العثمانية، وإن لم يمنع ذلك من تواتر بعضها فى حد ذاته.. لا من طريق المصاحف الأصلية وإنما من طريق النقل الشفهى أو من طريق المصاحف الخاصة، كما سبق أن ذكرنا فى موضع سابق.

ومن هنا، فإن ما يقال بأنه نسخ منقولة عن المصاحف الأصلية كما فى كتاب ابن أبى داود، يجب أن يصدق عليه نفس الكلام.. فما جاء منها مطابقاً للرسم العثمانى الذى بين أيدينا فهو المقبول، وما جاء منها مخالفاً لشيء منه فلاصلة له بهذه المصاحف ويكون معيار قبوله أو رده هو هذه الشروط التى وضعها علماء القراءات .

ولو كانت نسبة هذه الأحرف المخالفة للرسم إلى المصاحف العثمانية أمراً ثابتاً متواتراً، ماوسع أحداً إنكاره -بالطبع- من علمائنا القائلين بنسخ المصاحف على حرف واحد ورسم واحد.

وبناء على ماسبق ، فإننا نعتقد بيقين أن المصاحف العثمانية كانت كلها

لأحدها فى جامع دمشق ، وهو مصحف الشام الذى وصفه ابن كثير -كما جاء فى كتابه فضائل القرآن- بقوله: ".وقد رأيت كتاباً عزيزاً جليلاً عظيماً ضخماً بخط حسن مبين قوى ، بحبر محكم ، فى رقّ أظنه من جلود الإبل".

(١) انظر: القرآن وعلومه فى مصر ص ٤٧ وما بعدها وص ٥٧ وما بعدها.

نسخة واحدة وصورة واحدة، هي المطابقة للمصحف الذى بين أيدينا الآن..
والذى بأيدى جميع المسلمين على اختلاف نحلهم ومذاهبهم. ولو كانت هناك
نسخ مخالفة من هذه المصاحف لما بين أيدينا ، فما الذى كان يمنع من إبقاء
المسلمين عليها إلى اليوم .. وهى لا تتفاضل -حينئذ- طالما أنها كلها عن
مصدر واحد؟! فضلا على أن التاريخ لم يورد لنا خبراً واحداً عن أن أحداً
من المسلمين -حاكماً كان أو محكوماً- قد أجبر الناس على التزام نسخة
بعينها من المصاحف العثمانية وتخلص مما عداها . ثم إن نص هذا الرسم
الذى بين أيدينا هو هو المثبت فى أقدم ما لدينا من كتب التفسير ودواوين
الحديث منذ القرن الثانى (التالى مباشرة لقرن المصاحف) إلى اليوم.

وختاماً، فإن قضية الأحرف والقراءات .. كيفما اختلفت فيها الآراء
وكيفما كانت علاقتها بالمصاحف العثمانية ، لاتمس سلامة النص القرآنى فى
شئ .. بل على العكس، إنها أكبر دليل على ما لقيه هذا النص من الاهتمام
والرعاية، بما تظهره من الحفاوة والتعلق بكل ما يمت إلى هذا النص بصلة.
حتى ما حكم عليه منها بأنه شاذ أو منكر، نجده مدوناً فى الدواوين
والمصنفات^(١)، للاستفادة به من أى جانب يمكن أن يخدم فى إيضاح النص،
أو فى دراسة اللغة العربية بوجه عام. فإذا كان ذلك هو ماناله ماحول النص،
فكيف بما ناله النص ذاته؟

فنحن نوقن -بعد كل ذلك- أن هذا النص الذى بين أيدينا هو هو الذى
نسخه عثمان.. ليس فقط بما يوافق رسمه الذى لم يكن منقوفاً ولا مشكولاً، بل

(١) وذلك مثل "مختصر فى شواذ القراءات" لابن خالويه، و"المحتسب فى تبين وجوه
شواذ القراءات" لابن جنى، وماورد فى "إملاء مامن به الرحمن" للعبرى.. وغير ذلك.

بما يوافق الحرف ذاته الذى أراده عثمان^(١).. والذى هو نفسه حرف الرسول ﷺ الذى أنزل عليه القرآن، وذلك لأن صيانة نص هذا الكتاب لم تكن عن طريق التكوين أساساً كيفما كان شكله ورسمه فى أى زمن من الأزمان، وإنما كانت عن طريق ذاكرة المؤمنين وقلوبهم التى نقلته متواتراً كما أنزل منذ عهد الرسول ﷺ إلى اليوم. وأكبر دليل على ذلك أن رسم المصحف العثمانى الذى بين أيدينا يختلف عن نفس منطوق التلاوة فى مواضع كثيرة.. وهذا معناه أن المعول عليه فى إقامة هذا النص - فى جميع الأزمان - هو أساساً الحفظ فى الذاكرة والتلقى المباشر عن الحفاظ والقراء.

ولأجل كل ذلك فقد شهد أكثر من واحد ممن لا ينتمون - أصلاً - إلى هذا الكتاب، بما يؤكد كلامنا السابق، على شاكلة قول المستشرق لوبلوا: "إن القرآن هو اليوم الكتاب الربانى الوحيد الذى ليس فيه أى تغيير يُذكر"، وكذلك قول المستشرق "و. موير": "إن المصحف الذى جمعه عثمان قد تواتر انتقاله من يد ليد حتى وصل إلينا بدون أى تحريف. ولقد حفظ بعناية شديدة بحيث لم يطرأ عليه أى تغيير يذكر. بل نستطيع أن نقول إنه لم يطرأ عليه أى تغيير على الإطلاق فى النسخ التى لاحصر لها والمتداولة فى البلاد الإسلامية الواسعة... فلم يوجد إلا قرآن واحد لجميع الفرق الإسلامية المتنازعة. وهذا الاستعمال الإجماعى لنفس النص المقبول من الجميع حتى اليوم يعد أكبر حجة ودليل على صحة النص المنزل الموجود معنا^(٢)".

(١) وذلك تبعاً للرأى الذى اخترناه، القائل بأن عثمان لم يفرق الأحرف فى المصاحف، وإنما أراد حرفاً واحداً.. أو بتعبير مكى فى الإبانة (ص ٣٣): "لم يكتب المصحف إلا على حرف واحد ولفظ واحد" ولم يرد "إلا لفظاً واحداً بكل حرف".. أى لم يرد إلا وجهاً واحداً من القراءة فى أى موضع من القرآن.

(٢) نقلاً عن الدكتور عبد الله دراز فى "كتابه المدخل إلى القرآن الكريم"، ص ٤٠-٤١.

تعقيب و خلاصة

١ - لعل أبرز ما ركز عليه هذا البحث هو محاولة تحديد حقيقة المشكلة في قضية " مفهوم الأحرف والقراءات القرآنية " ، إيماناً من الباحث بأن هذا التحديد هو أساس التوجه إلى الطريق الصحيح في حل المشكلة ذاتها .

٢ - لقد تبين لنا أن الإشكالية الأساسية في تلك القضية ، تكمن في وجود حقيقتين متعارضتين .. أولاهما : حقيقة النصوص شبه المتواترة التي تقرر نزول القرآن على سبعة أحرف ، بما يدل - بحسب الظاهر - على أن الأحرف شأن يتعلق بالوحي ، ولا صلة لأحد به ، وبخاصة أن تلك النصوص قد حصرت هذه الأحرف في عدد بعينه (سبعة) على وجه التحديد . والثانية : حقيقة المرويات النبوية وممارسات أداء النص الفعلية - على عهد الرسالة - الدالة بكل وضوح على تقدير أعمار الناس في عدم القدرة على الالتزام بحرفية هذا الأداء ، ومن ثم كانت تلك الأحرف رخصة من عند الله تعالى تبيح لهم أداء هذا النص بحسب استطاعتهم ، بلا أية قيود .. سوى قيد المحافظة على اتفاق المعانى .

٣ - وبناءً على هذا التعارض تولدت وجهتا نظر محددتان أيضاً .. أولاهما : تتمسك بالمفهوم الحرفي لتنزيل الأحرف وتتطلق منه ، فإذا شرعت في بيان هذا المفهوم على وجه التفصيل اصطدمت - أو عجزت بالأحرى - أمام أمرين .. أولهما : تفصيل ماهية الأحرف من خلال " سبعة " أوجه محددة كما هو ظاهر العدد في تلك المرويات ، الأمر الذي أثبتنا أنها قد عجزت عنه تماماً ، على مستوى جميع الاقتراحات التي قدمت في هذا الصدد . الثانى : دلالة المرويات والممارسات المشار إليها على أن الأحرف

ظاهرة أوسع وأشمل من أن تحصرها سبعة أوجه ولا حتى سبعون ، تبعًا
لتنوع أعذار الناس وتفاوت أحوالهم في الأداء ، التي ليس لها حد كذلك ..
وبناء على هاتين العقبتين ، لم يجد فريق من أصحاب هذه الوجهة ، أوجه
من القول بأن الأحرف هي سبعة أنواع من التغيرات التي تشمل كل ألوان
اختلافات الناس وممارساتهم في أداء النص .. حيث أثبتنا أيضًا أن هذا القول
ليس إلا نوعًا من التخلص الفارغ من أى مضمون ، بل نوعًا من التسليم
بمضمون تلك الحقيقة الثانية التي أشرنا إليها من قبل .

٤ - أما الوجهة الثانية ، فهي التي يرى أصحابها أن التنزيل في أحاديث
الأحرف - وكذلك العدد - غير مراد على ظاهره ، بقراءة تلك المرويات
والممارسات المشار إليها من ناحية ، وبقرائن لغوية وبيانية أيضًا ..
أوضحناها في ثنايا البحث من ناحية أخرى ، مما يجعل أصحاب هذه الوجهة
هم الأكثر اتساقًا مع أنفسهم ومع ضوابط البحث الصحيحة ، بخصوص
المفهوم الأدق للأحرف والقراءات القرآنية ، وإن لم يجدوا من يبرز وجهة
نظرهم في القديم ولا في الحديث .

٥ - هذا ، ومن المهم التنبيه في الختام ، إلى أنه لاجتماع مطلقًا بين قضية
الأحرف وقضية ثبوت النص القرآني ، من حيث إن موضوعها يختص
بحقيقة العلاقة بين الأحرف وبين النص ، لا بالنص ذاته ، الذي يشهد أعداؤه
قبل أوليائه أنه هو كما دونه عثمان - رضى الله عنه - في المصاحف ،
وكما صدر عن مبلغه رسول الله ﷺ .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

- ابن أبي داود السجستاني : كتاب المصاحف ، المطبعة الرحمانية بالقاهرة ١٩٣٦ م .
- ابن جرير الطبري : ط دار المعرفة ، وطبع دار المعارف بتحقيق الأستاذين محمود شاکر وأحمد شاکر .
- ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ، ط دار الكتب العلمية - بيروت
- ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر - ط دار التراث ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- ابن كثير: تفسير القرآن العظيم ، تحقيق عبد العزيز غنيم وزملائه ، ط الشعب .
- ابن منظور : لسان العرب ، دار صادر ، بيروت .
- ابن النديم : الفهرست ، ط دار المعرفة .
- أبو الحسين العكبري : إملأ ما من به الرحمن في وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ط الحلبي ١٣٨٥ - ١٩٦٩ م .
- ابو عبد الله الزنجاني : تاريخ القرآن ، ط ٣ مؤسسة الأعلمی ، بيروت ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م .
- أحمد بن حنبل : المسند ، ط المطبعة الميمنية ، ١٣١٣ هـ .
- البخاري : صحيح البخاري ، بشرح فتح الباري لابن حجر ، ط دار الكتب العملية ١٤١٠ هـ ١٩٨٩م .
- بدر الدين الزركشي : البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، ط الحلبي .

- الترمذى : صحيح الترمذى ، المعروف بسنن الترمذى ، بشرح أبي بكر بن العربي ، مطبعة الصاوى - القاهرة ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤ م .
- جلال الدين السيوطى : * الإتقان فى علوم القرآن ، ط الحلبي ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م * تناسق الدرر فى تناسق السور . طبع بعنوان : أسراء ترتيب القرآن ، بتحقيق عبد القادر عطا ، دار الإعتصام ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- د . صبحى الصالح : * مباحث فى علوم القرآن ، ط دار العلم - بيروت ١٩٧٩م * علوم الحديث ومصطلحة ، ط ١٠ دار العلم - بيروت ١٩٧٨م .
- د . عبد الصبور شاهين : * تاريخ القرآن ، ط دار القلم ١٩٦٦م .
- د . عبد الله خورشيد البرى : القرآن وعلومه فى مصر ، ط دار المعارف ١٩٧٠م .
- عبد العظيم الزرقانى : مناهل العرفان فى علوم القرآن ، ط الحلبي - القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، ط دار إحياء التراث ١٩٨٥ م .
- مالك بن نبي : الظاهرة القرآنية ، القاهرة ١٩٥٨ م .
- د. محمد عبد الله دراز : * المدخل إلى القرآن الكريم ، ط دار القلم ١٣٩٩هـ - ١٩٧٨م * النبأ العظيم .. نظرات جديدة فى القرآن ، ط مطبعة السعادة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- مسلم بن الحجاج : صحيح مسلم ، بشرح النووى ، ط الطبعة المصرية - مكى بن أبى طالب : * الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، تحقيق الدكتور محبى الدين رمضان ، ط مؤسسة الرسالة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- * الإبانة عن معانى القراءات ، نفس المحقق ، ط دار المأمون للتراث .
- مناع القطان : مباحث فى علوم القرآن ، ط مؤسسة الرسالة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .